الدراسات التاريخية

ادارة الوزارات الحكومية في البلاد العربية في التاريخ الحديث والمعاصر

الوزارات العراقية في العهد الملكي وسلطاتها في إدارة شؤون الدولة ـ انموذجاً ـ

الاستاذ الدكتور
علي عبد المطلب علي خان المدني
جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات

المدرس المساعد
زمن حاتم صلال

ادارة الوزارات الحكومية في البلاد العربية في التاريخ الحديث والمعاصر الوزارات العراقية في العهد الملكي وسلطاتها في إدارة شؤون الدولة - انموذجاً -

The Management of the Governmental Ministries in the Arabic Countries in the Modern and Contemporary History
The Iraqi Ministries in the Royal era and their powers in managing state affairs "as a model"

الاستاذ الدكتور
علي عبد المطلب علي خان المدني
جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات
Prof. Dr. Ali Abdul Muttalib Ali Khan Al Madani
Faculty Of Education for Girls/University of Kufa
Alialmadani1967@gmail.com

المدرس المساعد
زمن حاتم صلال
Zaman Hatim Salal

الملخص :

شهدت الدول العربية ادارة وزارتها بصورة منظمة في تاريخها الحيث والمعاصر ومنها العراق ، اذ شهد العراق في العهد الملكي تطبيق النظام البرلماني نظاما للحكم ، إذ أكد هذا المضمون القانون الأساسي الذي نص في المادة الثانية منه على : " **العراق دولة ذات سيادة وهي مستقلة حرة ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء منه وحكومته وراثية وشكلها نيابي** " [1] ، وخصص الباب الرابع من القانون الأساسي للسلطة التنفيذية تحت عنوان الوزارة محدداً الحد الأدنى للوزراء دون التطرق للحد الأعلى المادة (٧٤ / أولا) ويتم تعيين رئيس الوزراء من قبل الملك (الفقرة خامسا من المادة ٢٦) ، ويتولى رئيس الوزراء اختيار فريقه الوزاري وبناءً على ترشيحه يتم تعيين الوزراء بموجب إرادة ملكية[2] ، اذ اتسمت تلك الفترة بعدم الاستقرار السياسي نتج عنها تأليف (٥٩) وزارة خلال تلك الحقبة الزمنية من تاريخ العراق ، لذا جاء هذا البحث لتسليط الاضواء على آليات تشكيل تلك الوزارات بعد توفر العديد من المصادر.

الكلمــات المفتاحيــة: الـوزارات، العهـد الملكـي ، العراق ، القانون الاساسي.

Abstract

During the royal era, Iraq witnessed the application of the parliamentary system as a system of government. This content was confirmed by the Basic Law, which stipulated in its **second article**: ***"Iraq is a sovereign state, it is independent, free, and its king is indivisible and does not give up anything of it, and its government is hereditary and its form is representative."***

Part four is devoted From the Basic Law of the Executive Authority under the title Ministry, specifying the minimum number of ministers without addressing the upper limit Article (74 / first) and the prime minister is appointed by the king ***(paragraph fifth of Article 26)***, and the prime minister chooses his ministerial team and based on his nomination, the ministers are appointed according to A royal will, as that period was characterized by political instability, which resulted in the formation of (59) ministries during that time period in the history of Iraq, so this research came to shed light on the mechanisms of forming those ministries after the availability of many sources.

Keywords: Ministries , Royal era, Basic Law,Iraq

المقدمة

بالرجوع الى نصوص القانون الأساسي نجد أنّ المادة الثانية منه قد نصت على: " **العراق دولة ذات سيادة وهي مستقلة حرة ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء منه وحكومته وراثية وشكلها نيابي** " ويبدو من ظاهر النص أنّ المشرع قد اعتمد النظام البرلماني نظاما للحكم ، ويقتضي النظام البرلماني ثنائية السلطة التنفيذية حيث تعد الوزارة في ظل هذا النظام هي الطرف الثاني في السلطة التنفيذية ، وهي المحور الرئيس والفعال ويقع عليها عبء ممارسة السلطة الحقيقية ، وبالتالي تكون هي الجهة المسؤولة سياسيا عن أعمالها أمام المجلس النيابي سواء كانت مسؤولية تضامنية للوزارة ككل او فردية يتحملها كل وزير بمفرده[٣] ، والوزارة (الحكومة) تمثل هيكل السلطة التنفيذية وتعد قمة الجهاز الاداري ، وهي المسؤولة عن رسم السياسة العامة والاشراف على تطبيقها عبر البرنامج الذي تضعه الوزارة والذي يمثل توجهاتها وخططها المعدة لإدارة شؤون الدولة[٤].

شهد العهد الملكي تشكيل (٥٩) حكومة لم تتمكن أياً منها من اكمال المدة القانونية المقررة لها بسبب كثرة الصراعات والتنافس للاستحواذ على السلطة الأمر الذي أدى إلى إرباك الأوضاع العامة وتوقف عجلة التقدم والبناء لانشغال الحكومات المتعاقبة وتسخير كافة موارد الدولة العراقية لقمع الاحتجاجات والثورات ومنع المساس والتعرض للقابضين على السلطة[٥] ، وسنتطرق في بحثنا الى هذه الوزرات وأهم أعمالها في تلك المدة التاريخية من تاريخ العراق .

تظافرت عوامل عدة دفعت الباحثة لاختيار الموضوع اهمها البحث في اثر السلطة التفيذية في تنفيذ البرامج الحكومية الملقاة على عاتقها مستندة على ما تملكه من سلطات دستورية خولها اياها القانون الاساسي الصادر سنة ١٩٢٥ ، وهل كانت الحكومات المتعاقبة في العهد الملكي قادرة على تنفيذ تلك البرامج ، يضاف الى ذلك أن الهدف من اختيار هذا الموضوع هو تسليط الضوء بشكل دقيق على الاختصاصات الفعلية للسلطة التنفيذية ، ومعرفة اليات عملها ومدى التزامها بالاختصاصات والصلاحيات الممنوحة لها بموجب القوانين ، متبعين في الكتابة على المنهج التاريخي الذي اعتمد لدراسة الجذور التاريخية لمفهوم الوزارات العراقية المشكلة في العهد الملكي واختصاصاتها وفق الأطر القانونية التي حددها القانون الاساسي في هذه الحقبة الزمنية من تاريخه العراق المعاصر ؛ لهذا عقدنا العزم على الولوج في هذا الموضوع والكتابة فيه يحدونا الأمل في تقديم شيء نافع عسى أن يكون هذا الجهد محمودا ومن الله التوفيق .

تكون البحث من مقدمة وثلاث محاور وينتهي بخاتمة تناول المحور الأول الوزرات العراقية التي شاركت الملك فيصل ممارسة السلطة التنفيذية ، وخصص المحور الثاني للتطرق الى وزرات الدولة التي شكلت أثناء مدة تولي الملك غازي الحكم ، وفي المحور الثالث والأخير تم الحديث عن الوزرات التي عاصرت الملك فيصل الثاني ولغاية نهاية العهد الملكي ، فيما ضمت الخاتمة أهم النتائج التي توصل إليها البحث ، والجدير بالذكر أن الباحثة وهي تشرع في كتابة مادة البحث اعتمدت على عدد كبير من المصادر والمراجع تناولت بالبحث والدراسة الحقبة الزمنية موضوعة البحث موزعة ما بين كتب تاريخية وأخرى قانونية كانت تمثل العمود الفقري لمادة الدراسة ومنها : الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي لعبد الرزاق الحسني ، وكذلك تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري لنوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، ومن كتب القانون التي وثقت تنظيم السلطات في تلك الفترة

التاريخية كان الوسيط في النظام الدستوري العراقي للدكتور علي يوسف الشكري ، والقانون الدستوري النظرية العامة والنظام الدستوري في العراق لعدنان عاجل عبيد ، والتشريعات الدستورية في العراق لرعد ناجي الجدة ، إذ اسهمت هذه المصادر في الحصول على معلومات دقيقة لا يمكن الحصول عليها من مصادر اخرى .

كما شكلت الدراسات الاكاديمية من الرسائل والأطاريح الجامعية والبحوث العلمية رافدا آخر اسهم في اضافة المزيد من المعلومات التي اغنت الدراسة ، كذلك تم الاعتماد على العديد من الادوات التي سيكون لها الدور الاكبر في تعزيز الامانة العلمية المتبعة في توثيق مادة الدراسة كالصحف والدساتير العراقية ، ومواقع الانترنيت ، والله الموفق .

المحور الأول : الوزرات التي شاركت الملك فيصل السلطة التنفيذية

خصص الباب الرابع من القانون الاساسي للسلطة التنفيذية تحت عنوان الوزارة محدداً الحد الأدنى للوزراء دون التطرق للحد الأعلى المادة (٧٤ / أولا) ويتم تعيين رئيس الوزراء من قبل الملك (الفقرة خامسا من المادة ٢٦) ، يتولى ترشيح رئيس الوزراء اختيار فريقه الوزاري وبناء على ترشيحه يتم تعيين الوزراء بموجب ارادة ملكية[٦] ، وتتألف الوزارة في العهد الملكي من عدد من الاعضاء لا يقل عن سبعة بضمنهم رئيس الدولة وبعكسه فان الوزارة تعتبر مستقيلة المادة (٦٤) من القانون[٧] .

حدد القانون الأساسي شروط من يتولى منصبا وزارياً وهي نفس شروط النائب في مجلس النواب[٨] ، واشترط القانون الأساسي أنهُ لا يجوز للوزير ان يشتري أو يستأجر شيئا من املاك الدولة وأموالها ، كذلك أوجب القانون على الوزير أنْ يدير الوزارة بموجب القواعد التي يحددها القانون[٩] ، وافر القانون شرطا على الوزير الذي لا يصبح عضواً في مجلس الأمه (النواب أو الأعيان) لا يستطيع الاستمرار بمصبه أكثر من ستة أشهر[١٠] ، يعقد مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء لممارسة اختصاصاته ويقرر بما يملكه من سلطات ما يجب ان يتخذه من الاجراءات المتعلقة بشؤون الدولة ويعرض رئيس الوزراء ما يقرره المجلس على الملك للمصادقة عليه ، وهذا القيد يجعل سلطات الوزارة مقيدة بموافقة الملك ولكي تستمر الوزارة في عملها يقتضي ان تنسجم سياستها مع تطلعات الملك وتوجهاته وبخلاف ذلك سوف تتعرض اعمال الوزارة للشلل الامر الذي قد يودي بها الى الاستقالة، وخلال العهد الملكي تشكلت تسع وخمسون وزارة لم تتمكن اي منها اكمال ولايتها[١١].

كذلك فقد منح القانون الأساسي لمجلس الوزراء الحق في ممارسة اختصاصات متعلقة بالجانب التشريعي فاشترط وجوب موافقة المجلس على التشريعات التي تصدر بصيغة مراسيم ملكية لها قوة القانون التي يصدرها الملك في اثناء عطلة البرلمان أو تعطله عن العمل لأي سبب آخر من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ النظام والامن العام او لدفع خطر عام أو للقيام بواجبات المعاهدة ، ويتم عرض هذه المراسيم على مجلس الامة في أول إجتماع له بعد إنقطاعه عن مزاولة أعماله[١٢].

وعلى الرغم من سرعة تبدل الوزارات التي آلفت اثناء مدة نفاذ القانون الأساسي وعدم تمكن أي منها إكمال مدتها القانونية إلا أنّ بعض هذه الوزارات بما تملكه من سلطات كان لها اثر في سير الاحداث في العراق ، فبعد انجازها للمهام المكلفة بها واهمها اقرار القانون الأساسي قدمت الوزارة الخامسة بعد الإحتلال البريطاني للعراق إستقالتها في ٢ اب ١٩٢٤[١٣] .

كلف الملك السيد ياسين الهاشمي[١٤] في ٢ اب ١٩٢٤ بتأليف الوزارة السادسة[١٥] ، واهم ما جاء في منهاجها الوزاري الاسراع في نشر القانون الأساسي ، وقانون انتخاب مجلس النواب ووضعها موضع التنفيذ والتعاون مع الحكومة البريطانية للإسراع في تحقيق الاستقلال ، والعمل على تنفيذ الاتفاقية بكل دقة ، قدمت الوزارة استقالتها في ٢١ حزيران ١٩٢٥ ؛ بعد التصدعات التي حدثت فيها واستقالت بعض وزرائها احتجاجا على منحها امتياز النفط في ولاتي بغداد والموصل الى شركة النفط التركية[١٦] .

تولت السلطة بعدها الوزارة السابعة برئاسة عبد المحسن السعدون[١٧] التي الفها في ٢٦ حزيران ١٩٢٥ ولم تضع برنامجا وزاريا لأنها كانت على وشك افتتاحها للمجلس النيابي والذي القى فيه الملك خطاباً عدّ منهاجاً للوزارة ، والحدث الأبرز لها كان قبول تعديل المعاهدة العراقية في ١٩٢٦[١٨] ، وبعد فشل حكومة السعدون في الحصول على اغلبية في مجلس النواب في انتخابات ١٩٢٦ اقدم السعدون على تقديم استقالته معللا ذلك ان حكومته لا تستند الى اغلبية كافية في مجلس النواب يمكنها من تنفيذ سياساتها حسب السياقات الدستورية ، قبلها الملك في ١ تشرين الثاني ١٩٢٦[١٩] ، واستدعى ممثله في لندن جعفر العسكري[٢٠] وعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة في ٢١ تشرين الثاني من العام نفسه، وأهم ما جاء في منهاجه الوزاري إنجاز تعديل الاتفاقيات التي شرعت بها الوزارة السابقة وتم ذكر ذلك في موضوع سابق[٢١].

بعد استقالت الوزارة الثامنة عهد بتأليف الوزارة الى عبد المحسن السعدون في ١٤ كانون الثاني

سنة ١٩٢٨ ليكمل إجراءات تمرير المعاهدة التي شرعت بإبرامها الحكومة السابقة ، حيث أكد السعدون في اولى برنامج حكومته سعيه الحثيث لعرض المعاهدة على المجلس النيابي القادم وبذل الجهود لإنجاز عقد الاتفاقيتين الجديدتين المالية والعسكرية الملحة بالمعاهدة وفقا لما تقتضيه مصلحة البلاد إضافة الى جملة من الاصلاحات في كافة المجالات[٢٢] ولتحقيق ذلك سارعت وزارة السعدون بما تملكه من سلطات بموجب القانون الأساسي حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات نيابية جديدة ، وبدء المفاوضات مع الجانب البريطاني لإنجاز برنامج الوزارة ، وبعد فشل المفاوضات بين الطرفين اقدم السعدون على تقديم استقالت وزارته تجنبا للحرج الذي وضعت فيه في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩[٢٣] ، بعد قبول الاستقالة بقيت البلاد من دون وزارة مدة تزيد على ثلاثة أشهر الأمر الذي دفع الملك فيصل تكليف توفيق السويدي بتالي الوزارة بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٢٩ لسد الفراغ وإدارة شؤون البلاد الى أنّ يتم اختيار وزارة جديدة تأخذ على عاتقها تنفيذ تطلع العراقيين في الاستقلال وعضوية عصبة الامم[٢٤] .

بعد قبول استقالة وزارة السويدي في ٢٥ اب ١٩٢٩ اعاد عبد المحسن السعدون تأليف الوزارة الحادية عشر والرابعة للسعدون بتاريخ ١٩ ايلول ١٩٢٩ ولم تستمر اكثر من شهرين بعد انتحار السعدون بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ نتيجة الضغوط التي تعرض لها من الصحافة ومن المعارضة وعدم قدرته على اقناع الجانب البريطاني من أنّ يغير سياستها الاستعمارية تجاه العراق ، إضافة الى المشاكل العائلة بسبب زوجته التركية المتمسكة بتقاليدها[٢٥] . عهد الملك الى ناجي السويدي[٢٦] تأليف الوزارة فألفها بتاريخ ١٨ تشرين الثاني وضمت أغلب أعضاء الحكومة السابقة ، وعلى الرغم من أنّ الوزارة لم تضع برنامجا حكوميا معلنا إلا أنها اخذت على عاتقها النهوض بواق العراق في كافة المجالات ؛ لكنها سرعان ما اصطدمت بالمعتمد البريطاني نتيجة جهودها في انقاص عدد الموظفين البريطانيين ، وتحديد سلطات من يبقى منهم الى ادنى حد وذلك بجعل وظائفهم استشارية لا إدارية ، رفضت بريطانيا انقاص موظفيها الأمر الذي دفع الوزارة الى الاستقالة بتاريخ ٩ اذار ١٩٣٠[٢٧] .

بعد ذلك وقع الاختيار على نوري السعيد[٢٨] لتشكيل الوزارة فشكلها بتاريخ ٢٣ اذار ١٩٣٠ ، وأعلن في كتاب رفعه الى الملك أنّ أهم المسائل التي ستعالجها وزارته بما تملكه من سلطات هي المعاهدة الجديدة ، والموقف الاقتصادي[٢٩] ، وبعد الانتهاء من التفاوض مع الجانب البريطاني وتوقيع الاتفاقية بتاريخ ٣٠ حزيران ونشر نصها في الصحف العراقية في ١٩ تموز قوبلت

المعاهدة بالمعارضة الشعبية الواسعة ووصف بانها استبدال الانتداب الوقتي بالاحتلال الدائم ، فاسرع بحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة لإمرار المعاهدة حصل فيها السعيد على اغلبية مطلقة ، وعرضت المعاهدة على المجلس الجديد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ ، وقد صادقها المجلس بأغلبية (٦٩) مقابل (١٣) صوت وامتناع خمسة اصوات[٣٠] ، على الرغم من ذلك استمرت القوى الوطنية في معارضتها للمعاهدة واستقالت بعض وزراء حكومة السعيد التابعين للمعارضة الامر الذي دعاه الى تقديم استقالت حكومته في ١٩ تشرين الاول ١٩٣١ [٣١] .

رغم قبول الملك فيصل الاستقالة الا ان الجانب البريطاني دفع باتجاه ابقاء السعيد على راس الوزارة فأعيد تكليفه بتشكيل الوزارة مرة أخرى فقبل التكليف وشكل الوزارة الرابعة عشر والثانية له بتاريخ ١٩ تشرين الاول ١٩٣١ ، وبعد اتمام مهامها بدخول العراق عصبة الامم قدم السعيد استقالت حكومته بعد ازدياد المعرضة لحكومته بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٢[٣٢] ، وسعى الملك اقناع المعارضة برئاسة ياسين الهاشمي بأهمية ما تم الحصول عليه في عهد الحكومات السابقة ، وكلفه بتشكيل الوزارة ؛ الا ان الهاشمي اشترط لقبول تشكيل الحكومة أنّ يتضمن برنامجه تعديل المعاهدة العراقية البريطانية فرفض الملك ذلك ليعهد الى ناجي شوكت وزير الداخلية السابق بتشكيل الوزارة فألفها بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٢[٣٣] .

أول عمل قامت به حل مجلس النواب واجرت انتخابات جديدة لتضمن لها تشكيل كتلة نيابية كبيرة تشد ازرها[٣٤] ، مع ذلك لم تستطع مواجهة المعارضة القوية فاضطرت للاستقالة بتاريخ ١٨ اذار ١٩٣٣[٣٥] ؛ فأسندت رئاسة الوزراء الى رشيد عالي الكيلاني[٣٦] ، وكانت الوزارة الأخيرة التي شكلت في عهد الملك فيصل الأول .

المحور الثاني : وزارات الدولة التي شكلت أثناء مدة تولي الملك غازي الحكم

بعد وفاة الملك فيصل الأول كانت الوزارة قد اتبعت الاصول الدستورية التي تقتضي بتنحي الوزارة عن الحكم عند حدوث تجدد في البلاد[٣٧] فقدم رئيس الوزراء استقالت حكومته إلى الملك الجديد في ٩ أيلول ١٩٣٣ فقبلها الملك وعهد اليه مرة أخرى في اليوم نفسه بتشكيل الوزارة الجديدة للدلالة على أنه يسير على نهج والده[٣٨] .

كان الكيلاني من معارضي المعاهدة العراقية – البريطانية فاقترح على الملك حل المجلس النيابي الذي صادق عليها لأنه لا يمثل تطلعات الشعب فوضعه امام خيارين اما أنْ يستجيب لمطلب حل المجلس أو أن يقبل استقالت حكومته[٣٩]

رجح الملك استقالت الحكومة في ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٣ لأن البلاد بحالة لا تساعدها على اجراء انتخابات جديدة ، ولكن طلب منها الاستمرار في إدارة البلاد وفي الوقت نفسه كلف جميل المدفعي[٤٠] بتشكيل الحكومة الوزارة الثامنة عشر[٤١] في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ ، وتعرضت الى هزة عنيفة بسبب اختلاف الوزراء حول السياسة العامة للوزارة وافتقرت الى الانسجام بين أعضائها ، وانقسمت على نفسها بين مؤيد لسياسة المدفعي ومعارض لها[٤٢] الامر الذي دفع المدفعي الى تقديم استقالت حكومته في يوم ١٣ شباط ١٩٣٤ تردد الملك قبول الاستقالة وقرر التدخل لتهدئة الخلافات بين الوزراء لكنه لم يستطع فوافق على الاستقالة في ١٩ شباط فحاول البريطانيين استغلال الفرصة ورغبوا بتولي نوري السعيد او ياسين الهاشمي الوزارة ، ولكن الملك امتنع عن تكليف اي منهما لان كليهما يسعى لاحتكار السلطة لجماعته ، واتجه لإقناع المدفعي بإعادة تشكيل الوزارة من الشخصيات التي تكون منسجمه في العمل واستبعاد الوزراء الذين سببوا الخلاف داخل الوزارة السابقة[٤٣] .

تم تشكيل الوزارة المدفعية الثانية والتاسعة عشر بين تسلسل الوزرات العراقية في ٢١ شباط ١٩٣٤ إلا أنها لم تتمكن من الاستمرار في إدارة شؤون السلطة التنفيذية واقدمت على الاستقالة بعد أشهر معدودة من تشكيلها[٤٤] .

عهد الملك غازي الى رئيس الديوان الملكي علي جودت الايوبي بتأليف الوزارة فألفها في ٢٧ اب ١٩٣٤ ولم تختلف في منهاجها عن الوزارات السابقة ، وحاول الايوبي الاستحواذ على السلطة وابعاد المعرضين لسياسة حكومته فتولى بنفسه وزارة الداخلية ، وحل المجلس النيابي في ٤ ايلول ١٩٣٤ واجرى انتخابات جديدة في ٦ كانون الاول ونتيجة تدخل الحكومة في الانتخابات كانت النتيجة المجيء بمجلس يعاضد الحكومة ولم يحصل المعارضة الا على (١٢) نائب من مجموع (٨٨) نائب[٤٥] .

على الرغم من ذلك تعرضت الحكومة الى انتقادات كبيرة من قبل بعض الاعيان في مجلس الامة كالعين رشيد عالي الكيلاني منتقدا طريقة اجراء الانتخابات ، وانتهاك حريات ابناء الشعب والعبث بحقوقهم الدستورية ، وطالب بإيقاف الوزارة عند حدها ، يضاف الى ذلك الخلاف بين نوري السعيد وزير الخارجية ، وجميل المدفعي وزير الدفاع فقدم الايوبي استقالت وزارته في ٢٣ شباط ١٩٣٥ لعدم استطاعة الوزارة مواصلة العمل في ظل هذه التحديات[٤٦] ، ومن أجل المحافظة على الاصول الدستورية المنصوص عليها في القانون الاساسي لتنظيم عمل السلطات واختصاصاتها عهد الملك الى جميل

المدفعي بتأليف وزارته الثالثة في ٤ اذار ١٩٣٥ .

في ظل هذه الحكومة ازداد الوضع خطورة وتوسعت الاضطرابات العشائرية ، وحدث خلاف بين رئيس الوزراء ورئيس اركان الجيش طه الهاشمي حول استخدام القوة ضد ابناء العشائر ، فكانت البدايات لتدخل الجيش في السياسة ، وطلب بعض الوزراء من المدفعي تنحية رئيس اركان الجيش واستبداله بقائد آخر ، وانقسم الوزراء بين مؤيد لاستخدام القوة ومعارض لها الأمر الذي دفع المدفعي لتقديم استقالت حكومته بعد ايام من تأليفها في ١٥ اذار ١٩٣٥ [٤٧] .

كان على الملك غازي بعد استقالة المدفعي ان يسعى لتشكيل وزارة قوية قادة على احتواء الموقف واعادة النظام الى البلاد فعهد الى ياسين الهاشمي تشكيلها فألف وزارته الثانية في ١٧ آذار ١٩٣٥ ، واشتركت فيها اقوى العناصر وأكثرها خبرة ، إذ كان أربعة من وزرائها الثمانية رؤساء وزارات سابقين ، كياسين الهاشمي رئيسها ، ونوري السعيد وزير الخارجية ، وجعفر العسكري وزير الدفاع ، ورشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية[٤٨].

وضعت الوزارة منهاجها الحكومي وأهم ما جاء فيه احترام نظام الحكم الملكي والقضاء على كل فكرة ترمي الى المساس بالأوضاع الدستورية ، وتعديل قانون الانتخابات ، وتوحيد كلمة الشعب والقضاء على النعرات الضارة ، تعديل قانون الموظفين لتسهيل اقصاء الذين لا يتحلون بالنزاهة[٤٩] ، ومن اجل تطبيق منهاجها بادرت الحكومة بحل المجلس النيابي في ٩ نيسان ١٩٣٥ معللة ذلك بفقدان التآزر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الامر الذي يعرقل اعمال الحكومة ويمنعها من القيام بالإصلاحات الجذرية ، واتخذ الهاشمي قرارا بحل الاحزاب المعارضة بحجة حاجة البلاد لتوحيد الكلمة من اجل الوصول إلى الأهداف الوطنية .

اجريت الانتخابات في ٤ اب ١٩٣٥ وفاز فيها مؤيدو الهاشمي واصبح عدد النواب ١٠٨ بدلا من ٨٨ بسبب زيادة عدد سكان العراق بموجب الاحصاء السكاني لعام ١٩٣٤ ، أدت هذه الاجراءات الى تقوية الشائعات التي تؤيد بان رئيس الوزراء يتجه بالعراق نحو الديكتاتورية ، وأنّه ينوي في النهاية اجراء تغيرات في القانون الاساسي ليتمكن من الاستحواذ على السلطة العليا في البلاد ، وكانت السفارة البريطانية ترى ان هنالك عوامل مساعدة للهاشمي تمكنه من أنّ يكون ديكتاتورا فشقيقه طه الهاشمي كان رئيس اركان الجيش ، ودائرة الشرطة تحت نفوذه ، والأصح أنّ الهاشمي كان يحاول ان يعيد الملك الى سلطاته في القانون الاساسي نصا وروحا ، وانه " **مصونا غي مسؤول** " ، ويتولى هو

السلطة الفعلية المستمدة من نصوص القانون الاساسي[٥٠] .

بذل الهاشمي جهودا كبير لتقوية الجيش وتطويره بكافة صنوفه " **البحرية والجوية والبرية** " وباشرت الحكومة بتطبيق قانون الدفاع الوطني " **التجنيد الالزامي** " في ١٢ حزيران ١٩٣٥ ونتيجة تنامي قوة الجيش ، استطاعت بعض الشخصيات السياسية والعسكرية المعارضة للحكومة توحيد جهودهم وارغام الجيش على استخدام القوة من أجل الاطاحة بنظام الحكم[٥١] ، إذ قدم الهاشمي استقالت حكومته في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ بعد نجاح الانقلاب الذي قاده الفريق بكر صدقي[٥٢] .

عهد الملك الى حكمت سليمان بتأليف الوزارة الجديدة في ٢٩ تشرين الثاني فحصل الفريق عبد اللطيف نوري على وزارة الدفاع في حين تولى الفريق بكر صدقي رئاسة أركان الجيش وأصبح بذلك الرجل القوي في الحكومة فعمل على إبعاد خصومه من ضباط الجيش عن المراكز الحساسة وإسنادها الى أنصاره من الضباط[٥٣] ، أصدر رئيس أركان الجيش الفريق بكر صدقي النظام رقم (٧٠) لعام ١٩٣٦ والذي احتفظ بموجبه بالسلطة الحقيقية التي كان يمارسها الوزير ، كما أنيطت برئيس الأركان الإشراف على جميع القيادات والمديريات مباشرة ، وعلاوة على ذلك فقد أعطي الصلاحيات التي كان يمارسها مجلس الدفاع ووزير الدفاع ، فهو الذي يرشح آمري الألوية والحاميات والمناطق وقادة الفرق للتعيين والنقل والترقية والتقاعد ، وترتبط به دوائر وزارة الدفاع التي له أن يخول رؤساءها ممارسة بعض السلطات نيابة عنه[٥٤].

جرت محاولات عدّة لاغتيال بكر صدقي من جهات سياسية وعسكرية مختلفة ، ونجحت احدى هذه المحاولات التي نفذها ضباط الجيش من خصومه حينما تقرر سفر الفريق بكر صدقي الى تركيا لحضور مناورات عسكرية يوم الثامن عشر من آب عام ١٩٣٨ ، وقد حذّره السفير البريطاني بوجود مؤامرة لاغتياله في الموصل إلا أنّه لم يعبأ بهذا التحذير بفعل غروره ، وفي الحادي عشر من آب ١٩٣٧ وصل بكر صدقي الى الموصل تمهيدا لسفره الى تركيا ، وفي المطار بينما كان يجلس على أحد الكراسي تقدم إليه العريف محمد عبد الله وبسرعة خاطفة أطلق عليه النار فأرداه قتيلا ، ومع اغتيال الفريق بكر صدقي سقطت وزارة حكمت سليمان في السابع عشر من آب[٥٥] .

على أثر تلك التداعيات تم استدعاء جميل المدفعي من سوريا ، وعهد إليه بتشكيل الوزارة في ١٧ اب ١٩٣٧ ، ولم تختلف عن سابقاتها من الحكومات التي تشكلت في العراق ، واضطر المدفعي لتقديم استقالت حكومته في ٢٤ كانون الأول ١٩٣٨ بسبب كثرة الخلافات

بين أعضاء الحكومة واعتراض الجيش على استمرار التغييرات الوزارية فأرغموا الحكومة على الاستقالة[٥٦] ، وفي السياق ذاته انتقل زمام السلطة التنفيذية الى نوري السعيد مرة أخرى ، إذ عهد اليه الملك غازي بتشكيل الوزارة السعيدية الثالثة ، وكانت هذه الوزارة الخامسة والعشرين والأخيرة في عهد الملك غازي ، ألفها السعيد في ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨ ، واستمرت لغاية وفاة الملك في ٤ نيسان ١٩٣٩ ، والتي كان لها دوراً فاعلاً مع نوري السعيد رئيسها في اختيار وترشيح الأمير عبد الإله وصياً على العرش مع أن عبد الإله (أبعد من أن يكون شخصية قيادية) كما وصفته السفارة البريطانية في تقاريرها[٥٧] .

المحور الثالث : الوزارات التي عاصرت الملك فيصل الثاني ولغاية نهاية العهد الملكي

بعد تنصيب الأمير عبد الإله وصي على الملك قدم السعيد استقالت حكومته للوصي في ٦ نيسان ١٩٣٩ حسب السياقات الدستورية[٥٨] ، الذي قبلها واعاد تكليف السعيد بتشكيل وزارته الرابعة في اليوم نفسه ، فأبقى السعيد على تشكيلتها السابقة واجرى الانتخابات النيابية ودعا البرلمان الى الاجتماع في ١١ حزيران ١٩٣٩ [٥٩] .

كان السعيد يسعى الى الحفاظ على التحالف مع بريطانيا ومنحها جميع التسهيلات التي نصت عليها معاهدة ١٩٣٠ لأنه كان يعتقد ان العراق يربح من بريطانيا اكثر مما يربحه من غيرها من الدول العظمى ووفق ذلك الراي وقف العراق الى جانب بريطانيا عند اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ [٦٠] ، واعلان بريطانيا الحرب ضد المانيا ، إذ اجتمع مجلس الوزراء برئاسة الوصي عبد الإله وقرر تسفير الرعايا الالمان وقطع علاقات العراق مع الحكومة الالمانية[٦١] ، وهكذا استطاعت بريطانيا المضي في سياستها في العراق الى ما تريد بعد اختيار عبد الإله وصيا على الملك وتسليمه السلطة الفعلية في ظل وجود نوري السعيد الى جانبه[٦٢] .

وفي السياق ذاته كان لتسرع نوري السعيد بقطع العلاقات مع المانيا ، وتسخير موارد وامكانيات العراق لمساعدة بريطانيا ثم محاولته اشراك العراق في القتال رد فعل قوي في اوساط الجيش والشعب عامة الرافض لسياسة بريطانيا ضد العرب ، وفي هذه الاثناء تعرضت وزارة السعيد الى ضربة قاصمة بمقتل وزير المالية رستم اضعفتها كثيرا الذي كان من الانصار المؤيدين للسياسة البريطانية في العراق الأمر الذي أدى بنوري السعيد الى تقديم استقالته في ١٨ شباط ١٩٤٠ [٦٣] .

بعد اندلاع ثورة مايس عام ١٩٤١ ، واحتلال القوات البريطانية للعراق مرة ثانية ، ولغاية التعديل الثاني للقانون الاساسي الذي تم في عهد

وزارة السعيد السادسة التي الفها بتاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٤١ ، واستقالت بتاريخ ٤ تشرين الأول بسبب الاختلاف بوجهات النظر بين اعضائها[٦٤] .

لم تختلف الأوضاع كثيرا في عهد وزارتي السعيد السابعة التي الفها في ٨ تشرين الأول ١٩٤٢ ، والتي شهدت كثرة التبديلات الوزارية بسبب عدم انسجام الوزراء في العمل الأمر الذي دفعهم الى تقديم استقالاتهم كاستقالة وزير الاقتصاد ووزير المواصلات والاشغال ثم تبعه استقالة وزير الداخلية ، ووزير المالية الامر الذي انتهى باستقالة الحكومة في ١٩ كانون الاول ١٩٤٣ [٦٥]، وكذلك الأمر بالنسبة لوزارة السعيد الثامنة ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣ ، والتي استقالت في ١٩ نيسان ١٩٤٤[٦٦] ، وفي السياق ذاته تولى بعد ذلك مهمة تأليف الوزارة الخامسة والثلاثون والسادسة والثلاثون السيد حمدي الباجه جي الذي كان رجلا كهلا لم يكن يملك مواهب ادارية تمكنه من السيطرة على مشاكل البلاد فضلا عن كونه كان بعيدا عن مسؤولية الحكم لمدة عشرين عام ، ألف حكومته الأولى في ٦ حزيران ١٩٤٤ لكن سرعان ما استقالت بسبب طلب الحكومة البريطانية تقليص وحدات الجيش بإلغاء فرتين من فرقه الأربعة ، فامتنع وزير الدفاع العراقي ، فنقل على أثر ذلك الى وزارة المواصلات والاشغال فحدثت مشادات بين أعضاء الوزارة ادت الى استقالتها في ٢٨ اب ١٩٤٤ [٦٧]، إذ عهد الى الباجه جي مرة أخرى لتشكيل الوزارة في ٢٩ اب ١٩٤٤ ، وفي عهد هذه الوزارة وقعت تطورات سياسية مهمة منها اشتراك الحكومة في المؤتمر التأسيسي لجامعة الدول العربية .

اتخذت الحكومة مواقف إيجابية اتجاه القضية الفلسطينية ، إضافة الى إنشاء منظمة الأمم المتحدة ، الى إن الانقسامات الداخلية في الوزارة استمرت على الصعيد الداخلي الأمر الذي أدى الى استقالت الوزارة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ [٦٨] .

عهد الوصي في ٢٣ شباط الى توفيق السويدي[٦٩] بتشكيل الوزارة فشكلها ومنحت وزارته ما بين ٢٣ شباط – ٣٠ مايس ١٩٤٦ إجازات لخمسة من الأحزاب السياسية[٧٠] ، وبسبب نشاط الأحزاب السياسية والصحافة وانتقاداتها للطبقة الحاكمة أثارت عليهم الوصي فضلاً عن قيام هذه الوزارة بالكثير من الأعمال التي أغضبت البريطانيين، وبذلك فقد كتب على الوزارة السويدية الاستقالة في ٣٠ ايار ١٩٤٦ [٧١] ، بعدها كلف الوصي في ٢ حزيران من العام نفسه أرشد العمري تشكيل الوزارة[٧٢] ، اذ جاءت سياسته بمثابة رد فعل على تجربة السويدي الديمقراطية فاخذ بالتضييق على الأحزاب السياسية وقام بإغلاق أغلب الصحف

الصادرة من قبل[٧٣] ، وبالنظر لقلة خبرة أعضائها وكثرة المعارضين للوزارة تمكنوا من إحراج العمري فطلب من الوصي استخدام سلطته الدستورية بإصدار قانون الطوارئ لمواجهة التحدي الذي تعرضت له وزارته ، لكن الوصي لم يوافق على ذلك فقرر أرشد العمري الاستقالة في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦ ، فقبلها الملك وعهد الى نوري السعيد في ٢١ تشرين الثاني من العام نفسه بتشكيل وزارته التاسعة ليتولى مهمة التفاوض مع الجانب البريطاني من أجل تعديل معاهدة ١٩٣٠[٧٤] .

استمر الصراع والتنافس بين أعضاء الفئة الحاكمة واتخذ طابع الحرب الكلامية والانتقادات اللاذعة فقد شهدت هذه الوزارة نزاعاً بين اعضائها أدى إلى تخلي البعض منهم عن مناصبهم ومن ثم سقوط الوزارة ؛ لانعدام الوئام بين أعضائها[٧٥] ، فاضطر نوري السعيد تقديم استقالت وزارته في ١٤ اذار ١٩٤٧ واحتفظ الوصي عبد الإله بكتاب الاستقالة (١٨) يوماً لحين قيام حكومته تهيئة الجو الملائم لعقد المعاهدة المطلوبة التي عهد مهمة تنفيذ مراحلها الأخيرة للوزارة الجديدة التي ألفها صالح جبر[٧٦] في ٢٩ اذار ١٩٤٧ ، وكانت أول نقطة من منهاجها العمل على تعديل المعاهدة العراقية البريطانية، وفي لندن واصل الوفد العراقي اجتماعاته مع الجانب البريطاني الذي اعلن يوم ٧ كانون الثاني ١٩٤٨ وسرعة دهش لها الجميع عن توصل الطرفين لعقد معاهدة جديدة تم التوقيع عليها في ١٥ كانون الثاني عام ١٩٤٨ في ميناء بورتسموث على البارجة فيكتوري وسميت بمعاهدة **(جبر _ بيفن)** [٧٧]. أثار نبأ عقد معاهدة **(بورتسموث)** الشعب العراقي بصورة واسعة فخرجت المظاهرات في بغداد ومعظم المدن العراقية والتي تحولت بسرعة الى انتفاضة عامة[٧٨] حددت القوى الوطنية مطاليبها الرئيسية بإلغاء المعاهدة واسقاط وزارة صالح جبر وإجراء انتخابات حرة ، إضافة الى مطالب كانت تدعو الى إسقاط النظام الملكي في العراق [٧٩] ، الأمر الذي دفع الوصي من اجل المحافظة على مكانته التضحية بصالح جبر وقبول استقالت حكومة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ ، للظهور بمظهر الملبي لرغبات الشعب وطموحاته بإلغائه المعاهدة [٨٠] ، وعهد الى محمد الصدر[٨١] تشكيل الحكومة فشكلها في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ [٨٢] ولم تضع الوزارة منهاجا لها واكتفت بكلمة القاها رئيس الوزراء اوضح فيها سياسة الوزارة ، وبعد حل المجلس النيابي واجراء انتخابات جديدة استقالت الوزارة في ١٦ حزيران ١٩٤٨ كما جاء بكتاب استقالتها[٨٣] .

أدى ضعف الوزرات وعدم الانسجام وكثرة الانقسام بين اعضائها الى سرعة اسقاطها ؛ فلم يتجاوز عمر البعض منها الأشهر ، إذّ شكل

السد مزاحم الباجه جي الوزارة في ٢٦ حزيران ١٩٤٨ ، وقدم استقالت حكومته في ٦ كانون الثاني ١٩٤٨[٨٤]، وفي نفس اليوم عهد بتشكيل الوزارة الثالثة والأربعون الى نوري السعيد فشكلها في وقدم استقالت وزارته في ١٠ كانون الأول ١٩٤٩ [٨٥]، فعهد بتشكيل الوزارة الى علي جودت الايوبي وكانت الوزارة الثاني التي كلف بتشكيلها[٨٦] ، واستقالت بعد اقل من ثلاثة اشهر في ١ شباط ١٩٥٠، ليعهد بتشكيل الوزارة الى توفيق السودي وكانت الوزارة الثالثة له فشكلها في ٥ شباط ، استقالت في ١٥ أيلول ١٩٥٠ [٨٧]، ليشكل بعدها نوري السعيد وزارته الحادية عشر في ١٧ أيلول ١٩٥٠ مؤكدا في منهاجها على هدفين أساسيين هما البدء في الاعمار ، وجعل الادارة محبوبة من قبل الشعب إلا أنها لم تتكمن من الاستمرار في ممارسة سلطاتها واستقالت في ١٠ تموز ١٩٥٢ بسبب استقالة بعض اعضائها وازدياد المعارضة الشعبية لها فقدم السعيد استقالته[٨٨] ؛ عهد بعدها الى مصطفى العمري بتأليف الوزارة في ١٢ تموز ١٩٥٠ ، وفي عهد هذه الوزارة اندلعت انتفاضة عام ١٩٥٢ والتي بدأت بوادرها بإضراب طلبة كلية الصيدلة والكيمياء في بغداد على قرار عمادة الكلية الذي يجعل الطالب المعيد في بعض الدروس معيدا في كافة المواد ، ونتيجة استخدام القوة المفرطة من قبل الحكومة ضد الطلبة والمحتجين وسقوط عدد من القتلى وعدم تمكنها من السيطرة على الموقف الأمر الذي أجبر العمري على تقديم استقالت وزارته في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢ [٨٩] . ومن أجل السيطرة على الاوضاع في البلاد عهد الوصي الى العميد الركن رئيس أركان الجيش نور الدين محمود[٩٠] بتشكيل الوزارة التي شكلها في ٢٣ تشرين الثاني[٩١] وباشرت سلطاتها بإصدار عدة قرارات كان منها إلغاء اجازات بعض الأحزاب السياسية وتعطيل الصحف واعلان الأحكام العرفية[٩٢] وانزال الجيش في الشوارع والساحات العامة واستعملت الشدة ضد المتظاهرين[٩٣] ، وبعد تحقيق الوزارة بعض مهامها التي كلفت بها قدمت الوزارة استقالتها في ٢٢ كانون الثاني وقبولها في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ ، ليكلف الوصي جميل المدفعي بتشكيل الوزارة السادسة له في اليوم نفسه ، استمرت الوزارة في عملها حتى بلوغ الملك فيصل الثاني سن الرشد وتسلمه مهامه الدستورية ملكا على العراق في ٢ أيار ١٩٥٣ فقدمت الوزارة استقالتها حسب الأصول الدستورية في ٥ أيار وقبلها الملك فيصل الثاني في ٧ أيار وعهد إليه بتشكيل الوزارة مرة أخرى في ١٧ أيار ، ولم تستمر الا لبضع شهور إذ استقال المدفعي في ١٥ أيلول متحججا بالتعب وعدم قدرته على الاستمرار في إدارة شؤون الوزارة [٩٤] .

اتجهت الأنظار صوب فاضل الجمالي فعهد اليه الملك بتشكيل الوزارة ، ونظراً لأن أغلبية البرلمان من مؤيدي نوري السعيد فقد أخفقت الوزارة في تحقيق برنامجها نتيجة عرقلة السلطة التشريعية المتمثلة بالبرلمان أي جهود تتخذها الحكومة يمكنها من تحقيق اصلاحات حقيقية تؤدي الى استقرار الأوضاع العامة في البلاد ؛ فاضطر الجمالي إلى الاستقالة ٢١ نيسان ١٩٥٤ مما أثار البلاط فقرر حل المجلس النيابي[٩٥] .

كُلِّف أرشد العمري بتشكيل الوزارة في ٢٩ من الشهر نفسه ، فأدخل معه فاضل الجمالي وزيراً للخارجية فأجريت انتخابات جديدة لضمان أغلبية برلمانية مؤيدة لسياسة الأمير عبد الإله وقد اشتركت في تلك الانتخابات الأحزاب السياسية الوطنية ، وحصلت على أحد عشر مقعداً وبذلك دخلت العناصر الوطنية إلى المجلس النيابي الأمر ، الذي أثار قلق القائم بالأعمال الأمريكي والسفير البريطاني على السواء[٩٦] ؛ لكن هذا المجلس على الرغم من ولاء الأغلبية فيه للبلاط إلا أنه حُل بعد مدة قصيرة من عمره الفعلي بسبب رغبة البريطانيين بجلب أغلبية موالية لنوري السعيد بغية تهيئة الأجواء لعقد حلف بغداد[٩٧] . أشارت بريطانيا إلى عبد الإله بالسفر إلى باريس لاسترضاء نوري السعيد الذي كان فيها والرضوخ لشروطه لتشكيل الوزارة ، وكان من شروطه حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة فضلاً عن شروط أخرى[٩٨] .

عاد نوري السعيد إلى العراق وتألفت الوزارة السعيدية الثانية عشر في مصيف سرسنك ١٢ آب ١٩٥٤ وتبعتها الوزارة السعيدية الثالثة عشر واستمر السعيد رئيساً للوزراء حتى ٨ حزيران ١٩٥٧ بمؤازرة البرلمان الذي جاءت أكثريته الساحقة مؤيدة لسياسة السعيد[٩٩].

وبعد نجاح الحكومة الجديدة في تحقيق اهداف السلطة الحاكمة قدَّم نوري السعيد استقالت وزارته الثالثة عشر بعدما أتم مهمته بعقد حلف بغداد الامر الذي ادى الى ازدياد المعارضة السياسية ضد حكومته وقبلها الملك بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٥٧، وفي ذات اليوم كلف الملك علي جودت الأيوبي[١٠٠] بتشكيل الوزارة [١٠١]، وبما أنه لم يكن متحمساً لحلف بغداد ولا لسياسة الأمير عبد الإله فقد وقف الأخير بوجه الأيوبي وسعى لعرقلة عمل الوزارة مما دفع بالأيوبي للاستقالة ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ ولم يمض في الحكم خمسة أشهر ؛ فخلفه في الحكم عبد الوهاب مرجان الذي شكل وزارته في ١٤ كانون الأول ١٩٥٧[١٠٢]. قدمت الوزارة استقالتها في ٣ آذار ١٩٥٨ عند قيام الاتحاد العربي بين العراق والاردن لأن الأمر كان يتطلب عدة اجراءات جديدة منها تعديل القانون الأساسي وحل المجلس النيابي ، وتكلمنا عن ذلك في موضوع

سابق . عاد بعد ذلك نوري السعيد في ٣ آذار ليشكل حكومته الرابعة عشر ليتخذ كافة الإجراءات الخاصة بالاتحاد ويقدّم استقالته في ١٤ أيار ١٩٥٨ ، ليكلف بعدها احمد مختار بابان بتشكيل الوزارة في ١٩ أيار الذي استمر في منصبه لغاية سقوط العهد الملكي في العراق بقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ [١٠٣] . وسوف تبيّن الباحثة في الجدول التالي إنّ الشخصيات التي تولّت تشكيل الحكومات المتعاقبة في العهد الملكي لم تكن تعتمد في الوصول الى هرم السلطة على المؤهلات العلمية أو الخبرة السياسية وإنّما كان الوصول إلى هذا المنصب التنفيذي المهم يعتمد على الصلات الوثيقة بالبلاط الملكي .

جدول يبين الشخصيات التي تولت منصب رئاسة الحكومة في العهد الملكي[١٠٤]

ت	رئيس الوزراء	مؤهلاته	عدد المرات التي تولى فيها تشكيل الحكومة
١	عبد الرحمن النقيب	لم يدرس اي دراسة نظامية	ثلاث حكومات
٢	عبد المحسن السعدون	عسكري	اربع حكومات
٣	جعفر العسكري	عسكري	حكومتان
٤	ياسين الهاشمي	عسكري	حكومتان
٥	توفيق السويدي	حقوقي	ثلاث حكومات
٦	ناجي السويدي	حقوقي	حكومة واحدة
٧	نوري السعيد	عسكري	اربع عشرة حكومة
٨	ناجي شوكت	خريج الكلية الملكية	حكومة واحدة
٩	رشيد عالي الكيلاني	حقوقي	اربع حكومات
١٠	جميل المدفعي	عسكري	سبع حكومات
١١	علي جودت الايوبي	عسكري	ثلاث حكومات
١٢	حكمت سليمان	خريج الكلية الملكية	حكومة واحدة
١٣	طه الهاشمي	عسكري	حكومة واحدة
١٤	حمدي الباجه جي	حقوقي	حكومتان
١٥	ارشد العمري	مهندس	حكومتان
١٦	صالح جبر	حقوقي	حكومة واحدة
١٧	محمد الصدر	لم يدرس دراسة اكاديمية	حكومة واحدة
١٨	مزاحم الباجه جي	حقوقي	حكومة واحدة
١٩	مصطفى العمري	حقوقي	حكومة واحدة
٢٠	نور الدين محمود	عسكري	حكومة واحدة
٢١	فاضل الجمالي	عسكري	حكومة واحدة
٢٢	عبد الوهاب مرجان	حقوقي	حكومة واحدة
٢٣	احمد مختار بابان	حقوقي	حكومة واحدة

ومن خلال استعراض آليات تشكيل الوزارات العراقية وسلطاتها في ادارة شؤون العراق في العهد الملكي تبين ان تولي زمام السلطة التنفيذية في العهد الملكي كان حكرا على بعض الشخصيات التي اتسمت بالولاء المطلق للبلاط الملكي وتنفيذها للسياسات البريطانية داخل العراق كنوري السعيد الذي تولى تشكيل الوزارة اربع عشرة مرة ، فضلاً عن أنّ سرعة تبدل الوزارات بشكل مستمر كان يقف عائقا أمام تقدُّم العراق وتحقيق تطلعات ابنائه ، يضاف الى ذلك إنّ استخدام السلطة بشكل سيء من قبل أغلب الوزارات وعدم الالتزام بما وضعه القانون الأساسي من قواعد لتنظيم السلطات وتوزيع الاختصاصات بين هيئات الدولة المختلفة ، والتعدي على الحقوق والحريات العامة التي كفلها القانون الأساسي لأبناء العراق دفع العراقيين للوقوف بوجه السلطات الجائرة الأمر الذي انتهى بجملة من الانتفاضات كوثبة كانون وانتفاضة ١٩٥٢ ، وانتفاضة ١٩٥٦ .

وفي نهاية البحث تجد الباحثة من الضروري عمل جدول تفصيلي يوضح الملوك الذين تعاقبوا على حكم العراق خلال مدة الحكم الملكي والمدة الزمنية التي قضوها في السلطة بالسنين والأيام وكما موضح في الجدول أدناه .

جدول يوضح الملوك الذين تعاقبوا على حكم العراق خلال مدة الحكم الملكي(١٠٥)

ت	اسم الملك	بدية تولي السلطة	نهاية سلطته	المدة الزمنية للسلطة	عمر الملك
١	فيصل بن الشريف حسين	٢٣ اب ١٩٢١	٨ ايلول ١٩٢٣	اثنتي عشرة سنة وسبعة عشر يوماً	٤٨ سنة
٢	غازي بن فيصل الاول	٨ ايلول ١٩٢٣	٤ نيسان ١٩٣٩	خمس سنوات وستة اشهر وخمسة وعشرون يوماً	٢٧ سنة
٣	فيصل الثاني	٤ نيسان ١٩٣٩	١٤ تموز ١٩٥٨	ثماني عشرة سنة وثلاثة اشهر وعشرة ايام	٢٣ سنة

الخاتمة:

- إنّ الأساس القانوني الذي يتم من خلاله بيان شكل الدولة ونظامها السياسي وينظم السلطات العامة فيها ، هو الدستور الذي يعد القانون الأسمى في البناء القانوني تاريخيا للدول ، والذي مثله القانون الأساسي الصادر سنة ١٩٢٥ للمدة التاريخية محل الدراسة .
- ان تولي زمام السلطة التنفيذية في العهد الملكي لم يكن يستند الى معايير قانونية وانما كان حكرا على بعض الشخصيات التي اتسمت بالولاء المطلق للبلاط الملكي وتنفيذها للسياسات البريطانية داخل العراق كنوري السعيد الذي تولى تشكيل الوزارة اربع عشرة مرة .
- أنّ سرعة تبدل الوزارات بشكل مستمر كان يقف عائقا أمام تقدُّم العراق وتحقيق تطلعات ابنائه .
- إنّ استخدام السلطة بشكل سيء من قبل أغلب الوزارات وعدم الالتزام بما وضعه القانون الأساسي من قواعد لتنظيم السلطات وتوزيع الاختصاصات بين هيئات الدولة المختلفة ، والتعدي على الحقوق والحريات العامة التي كفلها القانون الأساسي لأبناء العراق دفع العراقيين للوقوف بوجه السلطات الجائرة الأمر الذي انتهى بجملة من الانتفاضات .

الهوامش:

(١) عدنان عاجل عبيد ، القانون الدستوري النظرية العامة والنظام الدستوري في العراق ، ط ٢ ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص١٩٨.

(٢) محمد طه حسين الحسيني ، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية والنظام السياسي في العراق ، منشورات وزارة التعليم العالي ، الكلية الاسلامية الجامعة ، النجف ، د . ت ، ص٢٠٢

(٣) عبد الله اسماعيل البستاني ، مذكرات اولية في القانون الدستوري ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥١ ، ص٣٣٧ .

(٤) منذر الشاوي ، القانون الدستوري ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص١٧٨ .

(٥) عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، مطبعة العرفان ، لبنان ، ١٩٦٤ ، ص١٢ .

(٦) محمد طه حسين الحسيني ، مصدر سابق ، ص٢٠٢ .

(٧) رعد ناجي الجدة ، التشريعات الدستورية في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٨، ص٣٣٠ .

(٨) حددت المادة ٣٠ الشروط الواجب توفرها في من يتولى منصباً وزارياً وهي (١- ان يكون عراقيا اكتسب جنسيته بالولادة او بموجب معاهدة لوزان او بالتجنس على ان يكون منتميا الى عائلة عثمانية كانت تسكن عادة في العراق قبل سنة ١٩١٤ ومر على تجنسه عشر سنوات ، ٢- ان لا يقل عمره عن ثلاثين عاما ، ٣- غير محكوم عليه بالإفلاس ولم يعد اعتباره قانونا ، ٤- غير محجور عليه من محكمة ولم يفك حجره ، ٥- ان لا يكون محكوما عليه بالسجن مدة لا تقل عن سنة لجريمة غير سياسية ويمنع من تولى الوزارة من كان محكوما عليه بالسجن لسرقة او رشوة او خيانة امانة او تزوير أو احتيال أو غير ذلك من الجرائم المخلة بالشرف ، ٦- ألا يكون له وظيفة في الحكومة او المصالح الملحقة بها او منصب أو وظيفة أو خدمة لدى شخص أو مؤسسة لها عقد مع إحدى الدوائر العامة أو له أية منفعة مادية مباشرة أو غير مباشرة مع ذلك العاقد ، ٧- أنْ لا يكون مجنونا أو معتوها ، ٨- ألا يكون من أقرباء الملك في الدرجة التي تعين بقانون) .

(٩) احسان حميد المفرجي وكطران زغير ، رعد ناجي الجدة ، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ١٩٩٠، ص٣٣١ .

(١٠) نص الفقرة الاولى من المادة ٦٤ من القانون الاساسي .

(١١) علي يوسف الشكري ، الوسيط في النظام الدستوري العراقي ، مؤسسة دار الصادق الثقافية ، بغداد ، ٢٠١٧، ص١٤٢ .

(١٢) الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي لسنة ١٩٢٥ .

(١٣) جعفر عباس حميدي ، وابراهيم خليل احمد ، تاريخ العراق المعاصر ، مكتبة زيد للكتب الالكترونية ، بغداد، د.ت ، ص٣٨ .

(١٤) ياسين الهاشمي احد بناة الدولة العراقية والمهيمنين على سياستها ينتمي الى اسرة علوية ولد في اواخر سنة ١٨٨٤ في بغداد وقد اتم ياسين الهاشمي دراسته الاعدادية في بغداد ثم قصد استانبول ١٨٨٩ والتحق بمدرستها العسكرية فتخرج برتبة ملازم ثاني عام ١٩٠٢ وواصل دراسته في كلية الاركان وتخرج منها سنة ١٩٠٥ ، عاد الى بغداد وعين محافظا للواء المنتفق سنة ١٩٢٢ ثم استقال وعين في وزارة محسن السعدون وزيرا

للمواصلات والاشغال وانتخب نائب عن بغداد في المجلس التاسيسي فلما انعقد المجلس انتخب نائب ثاني للرئيس في اذار ١٩٢٤ ، للمزيد ينظر مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج ١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٥ ، ص١١١ وما بعدها .

(١٥) تألفت الوزارة من (عبد المحسن السعدون وزيرا للداخلية ، وساسون حسقيل وزيرا للمالية ، وابراهيم الحيدري وزيرا للأوقاف ، ورشيد الكيلاني وزيرا للعدلية ، ومزاحم الباجه ججي وزيرا للأشغال والمواصلات ، ومحمد رضا الشبيبي وزيرا للمعارف ، وياسين الهاشمي وكيلا لوزارة الدفاع) .

(١٦) عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، مطبعة العرفان ، لبنان ، ١٩٦٤ ، ص٣٨ – ص٤٠ .

(١٧) ولد السعدون في الناصرية ١٨٧٩ ارسله والده الى استانبول ليلتحق بمدرسة العشائر وتخرج منها سنة ١٨٩٧ بعدها انتمى الى المدرسة الحربية وتخرج منها برتبة ملازم ثاني سنة ١٨٩٩ عاد الى العراق مع زوجته التركية وعائلته سنة ١٩٢١ فعين وزيرا للعدلية في حكومة النقيب الثانية فوزيرا للداخلية في الوزارة الثالثة سنة ١٩٢٢ اصبح رئيسا للوزراء في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ . للمزيد ينظر مير بصري ، مصدر سابق ، ص٧٥ وما بعدها .

(١٨) فاضل حسين ، سقوط النظام الملكي في العراق ، منشورات مكتبة افاق عربية، بغداد، د.ت ، ص٢٣٧ .

(١٩) عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، مصدر سابق ، ص٤٣ وما بعدها .

(٢٠) ولد محمد جعفر العسكري في بغداد في ١٥ ايلول ١٨٨٥ ولما اتم دراسته الاعدادية فيهل انتقل الى استانبول ١٩٠١ ودرس في مدرستها العسكرية ليتخرج منها برتبة ملازم ثاني في نيسان ١٩٠٤ وبعد كثر المهام التي كلف بها اثناء خدمته في الجيش التركي عاد الى العراق سنة ١٩٢٠ وعين وزيرا للدفاع اشترك في مؤتمر القاهرة في اذار ١٩٢١ الذي اختير فيه فيصل ملكا على العراق الف وزارته الاولى سنة ١٩٢٣ ، قتل عام ١٩٣٦ اثر انقلاب بكر صدقي . حامد الحمداني ، صفحات من تاريخ العراق الحديث من الاحتلال البريطاني حتى ثورة ١٤ تموز ٥٨ (١٩١٤–١٩٥٨) ، فيشونميديا ، السويد ، د.ت ، ص٧١ .

(٢١) فارس محمود فرج حسين ، التطورات السياسية في العراق خلال فترة الانتداب البريطاني ، بحث منشور ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، مج الاول– العدد الاول ، ٢٠٠٩، ص١٠٤ .

(٢٢) عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، مطبعة العرفان ، لبنان ، ١٩٦٤، ص٦٣ وما بعدها .

(٢٣) جعفر عباس حميدي ، وابراهيم خليل احمد ، مصدر سابق ، ص٦٥ .

(٢٤) مير بصري ، مصدر سابق ، ص١٤٠ – ١٤١ .

(٢٥) سالم عبيد النعمان ، نصف قرن من تاريخ وطن عرض موجز لتيار الحركة الوطنية العراقية (١٩٠٠–١٩٥٨) ، د.ن. م ، د.ن.ت ، ص١٧٢ .

(٢٦) ابراهيم ناجي السويدي رئيس مجلس الاعيان ولد ببغداد في ٢٢ اذار ١٨٨٢ اتم دراسته الاعدادية فيها ثم انتقل الى استانبول ودرس في كلية الحقوق ونال اجازتها في ١٩٠٥ عاد الى بغداد عام ١٩٢١ وعين وزيرا للعدلية في وزارة النقيب الثانية ، اسس السويدي حزب الامة وتولى رئاسته في اب ١٩٢٤ ثم انتمى الى حزب

التقدم ، شغل العديد من المناصب في الدولة العراقية . للمزيد ينظر مير بصري ، مصدر سابق ، ص١٣٤ وما بعدها .

(٢٧) جعفر عباس حميدي ، وابراهيم خليل احمد ، مصدر سابق ، ص٦٨ .

(٢٨) محمد نوري السعيد ولد في بغداد سنة ١٨٨٨ ولقد تلقى دراسته في المدرسة الاعدادية العسكرية ١٩٠٣ ثم توجه الى استانبول وانتمى الى المدرسة العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم ثاني في سنة ١٩٠٦ ، وبعد كثير من الاحداث والمعارك التي شارك فيها عندما كان في الجيش التركي او عند مرافقته للأمير فيصل اثناء ثورة الحجاز السعيد عاد الى بغداد سنة ١٩٢١ فعين رئيسا لأركان الجيش برتبة عقيد فمديرا للأمن العام ووزيرا للدفاع سنة ١٩٢٣ وتقلد العديد من المناصب لعب دورا مهما في السياسة العراقية الف الوزارة اربعة عشر مرة خلال مدة الحكم الملكي . للمزيد ينظر مير بصري ، مصدر سابق ، ص١٥١ وما بعدها .

(٢٩) غازي دحام فهد المرسومي ، البلاط الملكي في العراق ودوره في الحياة السياسية ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص٢٧٥ .

(٣٠) محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤ – ١٩٥٨ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص٤٥ .

(٣١) عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، مصدر سابق ، ص٩٠ .

(٣٢) نفس المصدر ، ص٩٠وما بعدها .

(٣٣) محمد سهيل طقوش ، تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، دار النفائس للطباعة والتوزيع والنشر ، لبنان ، ٢٠١٥ ، ص١٥٢.

(٣٤) صحيفة صدى العهد ، العدد ٢٢٤ ، ٢ شباط ١٩٣٢ .

(٣٥) محمد حمدي الجعفري ، مصدر سابق ، ص٤٩ .

(٣٦) محمد رشيد عالي الكيلاني ولد في بغداد سنة ١٨٩٢ درس في مدارسها ثم انتقل الى مدرسة الحقوق ونال شهادتها سنة ١٩١٤ عين مديرا لأوقاف الموصل عاد الى بغداد سنة ١٩٢١ ليزاول المحاماة ثم عين عضو في محكمة الاستئناف ١٩٢١ اختير وزيرا للعدلية في حكومة الهاشمي الاولى ١٩٢٤ وتقلد وزارة الداخلية ١٩٢٥ فرئاسة مجلس النواب ١٩٢٥ وبعد تقلده عدة مناصب قاد ثورة مايس ١٩٤١ والف حكومة الدفاع الوطني وبعد فشل الانتفاضة غادر الى ايران ومنها الى تركيا ثم الى برلين . مير بصري ، مصدر سابق ، ص١٧٧ وما بعدها .

(٣٧) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج ٣ ، ط ٧ ، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص١١٦ .

(٣٨) لطفي جعفر مفرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩ ، د.مط ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص١٠ .

(٣٩) محمود شاكر ، التاريخ الاسلامي – التاريخ المعاصر بلاد العراق ١٩٢٤ – ١٩٩١ م ، المكتبة الاسلامية ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص١٤٦-١٤٧ .

(٤٠) جميل بن محمد عباس ولد في الموصل ١٨٩٠ درس في المدرسة العسكرية في بغداد ثم ارتحل الى استانبول والتحق بمدرسة الهندسة العسكرية وتخرج منها ضابطا ١٩١٢ عمل في الجيش التركي والتحق بعد ذلك بجيش الحجاز بأمرة الامير فيصل سنة ١٩١٧ عاد بعد ذلك الى العراق وتسنم عدة مناصب وزارية ، وكان قد عهد اليه بتأليف الحكومة اكثر من مرة ، وكانت أول

وزارة ألّفها سنة ١٩٣٣ توفى في بغداد في ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٨ . مير بصري ، مصدر سابق ، ص١٨٧ .

(٤١) محمد عصفور سلمان ، تاريخ العراق المعاصر (١٩١٤-١٩٦٨) دراسة في الجانب السياسي ، د.مط ، د. م ، ٢٠١٥ ، ص٨٢.

(٤٢) لطفي جعفر مفرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩ ، د . مط ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص١١-١٢ .

(٤٣) جعفر عباس حميدي ، وابراهيم خليل احمد ، مصدر سابق ، ص٨١-٨٢ .

(٤٤) عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، مصدر سابق ، ص١٠٨وما بعدها .

(٤٥) مير بصري ، مصدر سابق ، ص١٩٢ وما بعدها .

(٤٦) جعفر عباس حميدي ، وابراهيم خليل احمد ، مصدر سابق ، ص٨٣ .

(٤٧) جميل محسن ابو طبيخ ، مذكرات السيد محسن ابو طبيخ (١٩١٠-١٩٦٠) خمسون عاما من تاريخ العراق السياسي الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص٣١٦ .

(٤٨) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج ٣ ، ط ٧ ، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص١٦٦ .

(٤٩) عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، مصدر سابق ، ص١٢٠.

(٥٠) جعفر عباس حميدي ، وابراهيم خليل احمد ، مصدر سابق ، ص٨٣ .

(٥١) تشلرلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق ، ترجمة زينة جابر ادريس ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص١٤٣ .

(٥٢) صفاء عبد الوهاب المبارك ، انقلاب ١٩٣٦ في العراق ، ممهداته ، أحداثه ، نتائجه ، رسالة ماجستير كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٧ ، ص٩٠ .

(٥٣) رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ١٩٢١ – ١٩٤١ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص١٧١ .

(٥٤) محمود الدرة ، الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١ ، دار الطليعة ، بيروت ،١٩٦٩، ص٧٤ .

(٥٥) محمد سهيل طقوش ، مصدر سابق ، ص١٧٣ .

(٥٦) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج ٣ ، مصدر سابق ، ص١٧٦

(٥٧) مؤيد إبراهيم الوندواوي ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص٣٩ .

(٥٨) لطفي جعفر مفرج ، مصدر سابق ، ٢٤٣ .

(٥٩) صحيفة اليوم ، العدد ٣٢٧ ، ٢١ نيسان ١٩٣٩. منذر جواد مرزة ، مصدر سابق ، ص٢٣٢ .

(٦٠) جودت جلال كامل ، العراق بين معاهدتي ١٩٣٠-١٩٤٨ ، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، مج ٢٦ ، العدد١٢ ، ٢٠١٩ ، ص٣٥٩

(٦١) جهيدة العابدي ، مصدر سابق ، ص٤٧.

(٦٢) محسن محمد المتولي العربي ، نوري باشا السعيد من البداية الى النهاية ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٤٢ .

(٦٣) محمد عصفور سلمان ، مصدر سابق ، ص٩٠ ومابعدها .

(٦٤) صحيفة الزمان ، العدد ١٢٣٧ ، ١٠ تشرين الثاني ١٩٤١ .

(٦٥) عبد الرزاق الحسني ، الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، مصدر سابق ، ص١٨٣ .

(٦٦) صحيفة الوقائع العراقية، العدد ٢٣٦٦ ، ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٢ .

(٦٧) محمد حمدي الجعفري ، مصدر سابق ، ص١٢٦ .

(٦٨) عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، مصدر سابق ، ص٢٠٥ .

(٦٩) سليمان توفيق السويدي ١٨٩٢ – ١٩٦٨ ولد في بغداد ودرس في مدرسة الاليانس والمدرسة السلطانية ثم دخل مدرسة الحقوق البغدادية عند افتتاحها في ايلول ١٩٠٨ وانتقل في السنة الثانية الى استانبول واتم دراسته القانونية فيها وتخرج سنة ١٩١٢ فقصد باريس والتحق بجامعة السوربون ومثل العراق في المؤتمر العربي المنعقد في باريس في حزيران ١٩١٣ ، وراس في ٨ اذار ١٩٢٠ المؤتمر العراقي الذي رشح فيصل ملكا على العراق . مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، مصدر سابق ، ص١٣٩ .

(٧٠) (وهي الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني وحزب الأحرار . بينما رُفض طلب حزب التحرير بسبب أفكاره الشيوعية ورُفض طلب إجازة حزب كردي لاقتصاره على العنصر الكردي فقط) ، لمزيد من التفاصيل أنظر : جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣–١٩٥٨ ، ط١ ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٠ ، ص٢٦ .

(٧١) علي كاشف الغطاء ، سعد صالح في مواقفه الوطنية ، مطبعة الراية ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص١٤٥.

(٧٢) أرشد العمري بن حسن زيور ينتمي الى الاسرة العمرية الفاروقية في الموصل ولد في الموصل في ٩ نيسان ١٨٨٨ وتخرج من مدرسة المهندسين المدنيين في استانبول سنة ١٩١٢ فعين مهندسا في بلديتها وخدم في اثناء الحرب العظمى كضابط احتياط في الجيش التركي وعندما اعلنت الهدنة استقال من عمله في البلدية وعاد الى الموصل في ١٩١٩ وعين في بلدية الموصل سنة ١٩٢٠ . مير بصري ، مصدر سابق ، ص٢٥٣ .

(٧٣) عادل غفوري خليل ، أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦–١٩٥٤ ، مطبعة أوفسيت الانتصار ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص٢٥٣ .

(٧٤) صحيفة الزمان ، العدد ٢٧٧٢ ، ٢٢ / تشرين الثاني /١٩٤٦ .

(٧٥) حميد صالح ابراهيم لطيف القيسي ، الصراع على السلطة في العراق في العهد الجمهوري من ١٩٥٨ – ١٩٦٤ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الانبار ، ٢٠١١ ، ص٣٠ .

(٧٦) محمد صالح جبر ١٨٩٥ – ١٩٥٧ ولد في الناصرية لإسرة متواضعة كان أبوه نجارا ، نشا صالح جبر في الناصرية ودرس بالمدرسة الرشدية ثم انتقل الى المدرسة الجعفرية في بغداد وتعلم اللغة الانكليزية والتحق بمدرسة الحقوق سنة ١٩٢١ وهو موظف ونال اجازتها عام ١٩٢٥ وظف كاتبا في محكمة الناصرية وهو في الثالثة عشر من عمره اصبح بعد ذلك مترجما في محكمة التمييز وبعد حصوله على شهادة الحقوق عين حاكما للصلح في قضاء الهندية في شباط سنة ١٩٢٦

انتخب نائب عن لواء المنتفق في مجلس النواب في تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ وجدد انتخابه في اذار سنة ١٩٣٣ في في كانون الاول سنة ١٩٣٤ . مير بصري ، مصدر سابق ، ص٢٥٨ .

(٧٧) عبد الهادي الخماسي ، الامير عبد الاله (١٩٣٩ – ١٩٥٨) ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠١ ، ص٢٥٩ –٢٦٠ .

(٧٨) صحيفة لواء الاستقلال ، العدد ٣٧٢ ، ١٣ /ايار/١٩٤٨ .

(٧٩) كامل مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر دراسات تحليلية ، مكتبة البدليسي، بغداد ، ١٩٨٧، ص١٣٨ .

(٨٠) زكي صالح ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٩٣ ، ص ١٢

(٨١) محمد الصدر من رجال الدين والسياسة ولد في الكاظمية سنة ١٨٨٣ ونشا في كنف والد السيد حسن الدر الذي كان مرجعا من مراجع الدين في عصره ينتهي نسبه الى الامام موسى بن جعفر ، رحل الى النجف عندما بلغ سن الرشد سنة ١٨٩٨ للدراسة في معاهدها عين سنة ١٩٢٥ عند افتتاح الحكم النيابي عضوا في مجلس ا الاعيان الى يوم وفاته الف الوزارة سنة ١٩٤٨ . مير بصري ، مصدر سابق ، ص٢٥٣ .

(٨٢) صحيفة الزمان ، العدد ٣١١٤ ، ٣٠ / كانون الثاني /١٩٤٨ .

(٨٣) حيدر غانم عبد الحسن ، موقف المجلس النيابي العراقي من السياسة العسكرية العراقية ١٩٢٥ – ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٥ ، ص٢٩ ؛ عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، مصدر سابق ، ص٢٤١.

(٨٤) عبد الرزاق الحسني ، الاصول لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، مصدر سابق ، ص٢٤٢.

(٨٥) صحيفة الشعب ، العدد ١٢١٤ ، ٩ / كانون الثاني /١٩٤٩ .

(٨٦) صحيفة الزمان ، العدد ٣٦٩٦ ، ١١ / كانون الاول /١٩٤٩ .

(٨٧) حامد الحمداني ، مصدر سابق ، ص٣٤٨ .

(٨٨) علي يوسف الشكري ، مصدر سابق ، ص١٤٢ .

(٨٩) بشير حمود الغزالي ، المعارضة النيابية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٤٦–١٩٥٨ ، دار الولاء لصناعة النشر ، بيروت ، ٢٠٢١ ، ص٢٥٠ .

(٩٠) سليم الحسني ، رؤساء العراق ١٩٢٠–١٩٥٨ دراسة في اتجاهات الحكم ، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع ، لندن ، ١٩٩٢ ، ص٢٧٥ .

(٩١) صحيفة التحرير ، العدد ٢٥ ، ٢٨ / كانون الاول /١٩٥٢ .

(٩٢) صحيفة الزمان ، العدد ٤٥٦٦ ، ٢٤ /تشرين الثاني/١٩٥٢ ؛ حيدر غانم عبد الحسن ، مصدر سابق ، ص٢٩ .

(٩٣) سليم الحسني ، المصدر السابق ، ص٢٧٦ .

(٩٤) عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، مصدر سابق ، ص٢٨٢ وما بعدها.

(٩٥) محمد فاضل الجمالي ١٩٠٣ – ١٩٩٧ ولد الدكتور الجمالي في الكاظمية للأسرة دينية مشاركة في سدانة مقام الكاظمين درس في الكاظمية وكان يذهب الى مدرسة الاليانس كل جمعة ليقتني الكتب الفرنسية وتلقى الدروس باللغة الفرنسية ثم انتمى الى دورة المعلمين الابتدائية التي افتتحت في بغداد بعد الاحتلال

البريطاني فعين بعد التخرج معلما فيها اوفد للدراسة في الجامعة الامريكية في بيروت نال شهادة البكالوريوس في التربية سنة ١٩٢٧ ثم اوفد لإكمال دراسته العالية في جامعة كولمبية في نيويورك ١٩٢٩ وحصل على شهادة الدكتوراه منها في الفلسفة ١٩٣٤ ومنحته نفس الجامعة الدكتوراه الفخرية في القانون في ١٩٥٤ وكذلك فعلت جامعة بوستن في ١٩٥٦ . مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج الثاني ، ص٧ .

(٩٦) الأحزاب هي : حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الجبهة الشعبية وحزب الأمة الإشتراكي وحزب الاتحاد الدستوري . حامد الحمداني ، مصدر سابق ، ص٤٢٣ .

(٩٧) للمزيد من المعلومات عن حلف بغداد ينظر . مؤيد ابراهيم الونداوي ، مصدر سابق ، ص٢١١ وما بعدها.

(٩٨) حميد صالح ابراهيم لطيف القيسي ، مصدر سابق ، ص٣٢.

(٩٩) طه خلف محمد الجبوري ، موقف الاحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق ١٩٥١ – ١٩٦٨ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٥ ، ص٧٤ .

(١٠٠) علي جودت الايوبي ، كان رئيس عرفاء في الدرك في الموصل انتقل الى بغداد في حاشية الملك فيصل سنة ١٩٢١ وكان يحمل رتبة عقيد واستمر في التدرج في المناصب الادارية لما يملكه من النباهة والذكاء رغم قلة تعليمه العالي حتى اصبح رجل دولة . مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج الثاني ، ص٢٦٥ .

(١٠١) فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، المكتبة العصرية ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص١٧٦ .

(١٠٢) حميد صالح ابراهيم لطيف القيسي ، مصدر سابق ، ص٣٣.

(١٠٣) حامد الحمداني ، مصدر سابق ، ص٤٦٤ .

(١٠٤) الجدول من عمل الباحثة بالرجوع الى مجموعة من المصادر التاريخية ومنها : عبد الكريم الازري ، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الاول الى صدام ، د.مط ، لندن ، ١٩٩١ ، ص١٢٥-١٢٦ ؛ مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج الاول ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٥ ، ص٥١ وما بعدها ؛ مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج الثاني ، ص٧ وما بعدها ؛ حيدر غانم عبد الحسن ، مصدر سابق ، ص١٨-١٩ ؛ عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، مصدر سابق ، ص٤٠ وما بعدها .

(١٠٥) الجدول من عمل الباحثة بالرجوع الى مجموعة من المصادر التاريخية ومنها : محمد عزيز . مصدر سابق ، ص٦٧ ؛ فيبي مار ، مصدر سابق ، ص٨٣ ؛ جاسم محمد حسن العدول واخرون ، تاريخ الوطن العربي المعاصر ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، د. ت ، ص٨٤ ؛ مير بصري ، مصدر سابق ، ص٢٣.

المصادر والمراجع

اولا : المصادر العربية

١. بشير حمود الغزالي ، المعارضة النيابية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٤٦-١٩٥٨ ، دار الولاء لصناعة النشر ، بيروت ، ٢٠٢١ .

٢. تشلرلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق ، ترجمة زينة جابر ادريس ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٢

٣. جاسم محمد حسن العدول واخرون ، تاريخ الوطن العربي المعاصر ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، د. ت .

٤. جعفر عباس حميدي ، وابراهيم خليل احمد ، تاريخ العراق المعاصر ، مكتبة زيد للكتب الالكترونية ، بغداد، د.ت.

٥. حامد الحمداني ، صفحات من تاريخ العراق الحديث من الاحتلال البريطاني حتى ثورة ١٤ تموز ٥٨ (١٩١٤-١٩٥٨) ، فيشونميديا ، السويد ، د.ت .

٦. زكي صالح ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٩٣ .

٧. سليم الحسني ، رؤساء العراق ١٩٢٠-١٩٥٨ دراسة في اتجاهات الحكم ، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع ، لندن ، ١٩٩٢ .

٨. فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، المكتبة العصرية ، بغداد ، ٢٠٠٦ .

٩. عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، مطبعة العرفان ، لبنان ، ١٩٦٤ .

١٠. عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، مطبعة العرفان ، لبنان ، ١٩٦٤ .

١١. مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج ١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٥ .

١٢. عبد الله اسماعيل البستاني ، مذكرات اولية في القانون الدستوري ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥١

١٣. عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، مطبعة العرفان ، لبنان ، ١٩٦٤ .

١٤. فاضل حسين ، سقوط النظام الملكي في العراق ، منشورات مكتبة افاق عربية، بغداد، د.ت .

١٥. سالم عبيد النعمان ، نصف قرن من تاريخ وطن عرض موجز لتيار الحركة الوطنية العراقية (١٩٠٠-١٩٥٨) ، د.ن. م ، د.ن.ت .

١٦. محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤ – ١٩٥٨ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٠ .

١٧. غازي دحام فهد المرسومي ، البلاط الملكي في العراق ودوره في الحياة السياسية ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

١٨. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج ٣ ، ط ٧ ، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٨ .

١٩. لطفي جعفر مفرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩ ، د.مط ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص١٠ .

٢٠. محمود شاكر ، التاريخ الاسلامي – التاريخ المعاصر بلاد العراق ١٩٢٤ – ١٩٩١ م ، المكتبة الاسلامية ، بيروت ، ١٩٩٢ .

٢١. محمد عصفور سلمان ، تاريخ العراق المعاصر (١٩١٤-١٩٦٨) دراسة في الجانب السياسي ، د.مط ، د. م ، ٢٠١٥ .

٢٢. لطفي جعفر مفرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩ ، د . مط ، بغداد ، ١٩٨٧ .

٢٣. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج ٣ ، ط ٧ ، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٨ .

٢٤. محمد سهيل طقوش ، تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، دار النفائس للطباعة والتوزيع والنشر ، لبنان ، ٢٠١٥

٢٥. محمود الدرة ، الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١ ، دار الطليعة ، بيروت ،١٩٦٩.

٢٦. مؤيد إبراهيم الوندواوي ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٢ .

٢٧. جودت جلال كامل ، العراق بين معاهدتي ١٩٣٠-١٩٤٨ ، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، مج ٢٦ ، العدد١٢ ، ٢٠١٩ .

٢٨. محسن محمد المتولي العربي ، نوري باشا السعيد من البداية الى النهاية ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٥ .

٢٩. علي كاشف الغطاء ، سعد صالح في مواقفه الوطنية ، مطبعة الراية ، بغداد ، ١٩٨٩ .

٣٠. عادل غفوري خليل ، أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤ ، مطبعة أوفسيت الانتصار ، بغداد ، ١٩٨٤ .

٣١. عبد الهادي الخماسي ، الامير عبد الاله (١٩٣٩ – ١٩٥٨) ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠١ .

٣٢. كامل مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر دراسات تحليلية ، مكتبة البدليسي، بغداد ، ١٩٨٧ .

ثانيا : المصادر القانونية

١. احسان حميد المفرجي وكطران زغير ، رعد ناجي الجدة ، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ١٩٩٠ .

٢. رعد ناجي الجدة ، التشريعات الدستورية في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٨ .

٣. عبد الله اسماعيل البستاني ، مذكرات اولية في القانون الدستوري ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥١.

٤. علي يوسف الشكري ، الوسيط في النظام الدستوري العراقي ، مؤسسة دار الصادق الثقافية ، بغداد ، ٢٠١٧ .

٥. عدنان عاجل عبيد ، القانون الدستوري النظرية العامة والنظام الدستوري في العراق ، ط ٢ ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ٢٠١٣ .

٦. محمد طه حسين الحسيني ، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية والنظام السياسي في العراق ، منشورات وزارة التعليم العالي ، الكلية الاسلامية الجامعة ، النجف ، د . ت .

٧. منذر الشاوي ، القانون الدستوري ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٦٧ .

ثالثا : الرسائل والاطاريح

١. حميد صالح ابراهيم لطيف القيسي ، الصراع على السلطة في العراق في العهد الجمهوري من ١٩٥٨ –

١٩٦٤ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الانبار ، ٢٠١١ .

٢. رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ١٩٢١ – ١٩٤١ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٩ .

٣. صفاء عبد الوهاب المبارك ، انقلاب ١٩٣٦ في العراق ، ممهداته ، أحداثه ، نتائجه ، رسالة ماجستير كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٧ .

٤. طه خلف محمد الجبوري ، موقف الاحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق ١٩٥١ – ١٩٦٨ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٥ .

٥. حيدر غانم عبد الحسن ، موقف المجلس النيابي العراقي من السياسة العسكرية العراقية ١٩٢٥ – ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٥ .

رابعا : البحوث المنشورة

١. فارس محمود فرج حسين ، التطورات السياسية في العراق خلال فترة الانتداب البريطاني ، بحث منشور ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، مج الاول– العدد الاول ، ٢٠٠٩ .

خامسا : الصحف

١. صحيفة التحرير ، العدد ٢٥ ، ٢٨ / كانون الاول /١٩٥٢ .

٢. صحيفة الزمان ، العدد ١٢٣٧ ، ١٠ تشرين الثاني ١٩٤١ .

٣. ــــــــــــ ، العدد ٢٧٧٢ ، ٢٢ / تشرين الثاني /١٩٤٦ .

٤. ــــــــــــ ، العدد ٣١١٤ ، ٣٠ / كانون الثاني /١٩٤٨ .

٥. ــــــــــــ ، العدد ٣٦٩٦ ، ١١ / كانون الاول /١٩٤٩ .

٦. ــــــــــــ ، العدد ٤٥٦٦ ، ٢٤ /تشرين الثاني/١٩٥٢

٧. صحيفة صدى العهد ، العدد ٢٢٤ ، ٢ شباط ١٩٣٢ .

٨. صحيفة الشعب ، العدد ١٢١٤ ، ٩ / كانون الثاني /١٩٤٩ .

٩. صحيفة الوقائع العراقية، العدد ٢٣٦٦ ، ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٢ .

١٠. صحيفة لواء الاستقلال ، العدد ٣٧٢ ، ١٣ /ايار/١٩٤٨ .

١١. صحيفة اليوم ، العدد ٣٢٧ ، ٢١ نيسان ١٩٣٩.

Sources and References

First: Arabic Sources

١. Bashir Hamoud Al-Ghazali, The Parliamentary Opposition in Iraq During the Royal Era 1946-1958, Dar Al-Walaa for Publishing Industry, Beirut, 2021.

٢. Charles Tripp, Pages from the History of Iraq, translated by Zeina Jaber Idris, Arab House for Sciences, Beirut, 2002

٣. Jassim Muhammad Hassan Al-Adoul and others, History of the Contemporary Arab Homeland, Ministry of Higher Education and Scientific Research, College of Education, University of Mosul, n.d.

٤. Jaafar Abbas Hamidi, and Ibrahim Khalil Ahmed, Contemporary History of Iraq, Zaid Library for Electronic Books, Baghdad, n.d.

.٥Hamid Al-Hamdani, Pages from the History of Modern Iraq from the British Occupation until the Revolution of July 14, 1958 (1914-1958), Vision Media, Sweden, n.d.

.٦Zaki Saleh, Introduction to the Study of Contemporary Iraq, Al-Rabita Press, Baghdad, 1993.

.٧Salim Al-Hasani, Presidents of Iraq 1920-1958, A Study in Governance Trends, Dar Al-Hikma for Printing, Publishing and Distribution, London, 1992.

.٨Phoebe Marr, History of Contemporary Iraq, the Royal Era, translated by Mustafa Noman Ahmed, Al-Asriya Library, Baghdad, 2006.

.٩Abdul Razzaq Al-Hasani, The Official Origins of the History of Iraqi Ministries in the Fading Royal Era, Al-Irfan Press, Lebanon, 1964.

.١٠Abdul Razzaq Al-Hasani, The Official Origins of the History of Iraqi Ministries in the Fading Royal Era, Al-Irfan Press, Lebanon, 1964.

.١١Mir Basri, Political Figures in Modern Iraq, Vol. 1, Dar Al-Hikma, London, 2005.

.١٢Abdullah Ismail Al-Bustani, Preliminary Notes on Constitutional Law, Al-Rabita Press, Baghdad, 1951.

.١٣Abdul Razzaq Al-Hasani, The Official Origins of the History of Iraqi Ministries in the Declining Royal Era, Al-Irfan Press, Lebanon, 1964.

.١٤Fadhel Hussein, The Fall of the Monarchy in Iraq, Publications of the Arab Horizons Library, Baghdad, n.d.

.١٥Salem Obaid Al-Numan, Half a Century of the History of a Nation, A Brief Presentation of the Trend of the Iraqi National Movement (1900-1958), n.d.m., n.d.t.

.١٦Muhammad Hamdi Al-Jaafari, Britain and Iraq, an Era of Conflict 1914-1958, General Directorate of Cultural Affairs, Baghdad, 2000.

.١٧Ghazi Daham Fahd Al-Marsoumi, The Royal Court in Iraq and its Role in Political Life, Arab Encyclopedia House, Beirut, 2002.

.١٨Abdul Razzaq Al-Hasani, Modern Political History of Iraq, Vol. 3, 7th ed., Dar Al-Rafidain for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, 2008.

.١٩Lutfi Jaafar Mufrij, King Ghazi and His Role in Iraqi Policy in the Domestic and External Fields 1933-1939, Dr. Mat., Baghdad, 1987, p. 10.

.٢٠Mahmoud Shaker, Islamic History - Contemporary History of Iraq 1924 - 1991 AD, Islamic Library, Beirut, 1992.

.٢١Muhammad Asfour Salman, Contemporary History of Iraq (1914-1968) A Study in the Political Aspect, Dr. Mat., Dr. M, 2015.

.٢٢Lutfi Jaafar Mufrij, King Ghazi and his role in Iraqi politics in the internal and external fields 1933-1939, Dr. Mat, Baghdad, 1987.

.٢٣Abdul Razzaq Al-Hasani, Modern Political History of Iraq, Modern Political History of Iraq, Vol. 3, 7th ed., Dar Al-

Rafidain for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, 2008.

.٢٤Muhammad Suhail Taqoush, Modern and Contemporary History of Iraq, Dar Al-Nafayes for Printing, Distribution and Publishing, Lebanon, 2015

.٢٥Mahmoud Al-Durra, The Iraqi-British War 1941, Dar Al-Tali'ah, Beirut, 1969.

.٢٦Mu'ayyad Ibrahim Al-Wandawi, Iraq in the Annual Reports of the British Embassy 1944-1958, General Cultural Affairs House, Baghdad, 1992.

.٢٧Jawdat Jalal Kamel, Iraq between the two treaties of 1930-1948, a research published in Tikrit University Journal for Humanities, Vol. 26, No. 12, 2019.

.٢٨Mohsen Mohammed Al-Mutawali Al-Arabi, Nuri Pasha Al-Saeed from the beginning to the end, Arab Encyclopedia House, Beirut, 2005.

.٢٩Ali Kashf Al-Ghita, Saad Saleh in his national positions, Al-Rayah Press, Baghdad, 1989.

.٣٠Adel Ghafouri Khalil, Public Opposition Parties in Iraq 1946-1954, Al-Intisar Offset Press, Baghdad, 1984.

.٣١Abdul Hadi Al-Khamasi, Prince Abdul-Ilah (1939-1958), Al-Faris Publishing and Distribution House, Jordan, 2001.

.٣٢Kamil Mazhar Ahmed, Pages from the History of Contemporary Iraq, Analytical Studies, Al-Badlisi Library, Baghdad, 1987.

Second: Legal Sources

.١Ihsan Hamid Al-Mufarji and Katran Zaghir, Raad Naji Al-Jaddah, General Theory of Constitutional Law and the Constitutional System in Iraq, Al-Sanhouri Library, Baghdad, 1990.

.٢Raad Naji Al-Jaddah, Constitutional Legislation in Iraq, Bayt Al-Hikma, Baghdad, 1998.

.٣Abdullah Ismail Al-Bustani, Preliminary Notes in Constitutional Law, Al-Rabita Press, Baghdad, 1951.

.٤Ali Youssef Al-Shukri, The Mediator in the Iraqi Constitutional System, Dar Al-Sadiq Cultural Foundation, Baghdad, 2017.

.٥Adnan Ajil Obaid, Constitutional Law, General Theory and the Constitutional System in Iraq, 2nd ed., National Library, Baghdad, 2013.

.٦Muhammad Taha Hussein Al-Hussaini, Principles of Constitutional Law, Political Systems and the Political System in Iraq, Publications of the Ministry of Higher Education, Islamic University College, Najaf, n.d.

.٧Mundhir Al-Shawi, Constitutional Law, Shafiq Press, Baghdad, 1967.

Third: Theses and Dissertations

.١Hamid Saleh Ibrahim Latif Al-Qaisi, The Struggle for Power in Iraq during the Republican Era from 1958-1964, Master's Thesis, College of Education for Humanities, University of Anbar, 2011.

.٢Raja Hussein Hosni Al-Khattab, The Establishment of the Iraqi Army and the Development of Its Political Role 1921-1941, Dar Al-Hurriyah for Printing, Baghdad, 1979.

.٣Safaa Abdul Wahab Al-Mubarak, The 1936 Coup in Iraq, Its Preliminaries, Events, and Results, Master's Thesis,

College of Arts, University of Baghdad, 1977.

٤.Taha Khalaf Muhammad Al-Jubouri, The Position of Political Parties and National Forces on the Oil Issue in Iraq 1951-1968, Master's Thesis, College of Education, Tikrit University, 2005.

٥.Haider Ghanem Abdul Hassan, The Position of the Iraqi Parliament on the Iraqi Military Policy 1925-1958, PhD Thesis, Faculty of Arts, University of Kufa, 2015.

Fourth: Published Research

١.Faris Mahmoud Faraj Hussein, Political Developments in Iraq During the British Mandate Period, Published Research, Journal of Historical and Civilizational Studies, Vol. 1 - Issue 1, 2009.

Fifth: Newspapers

١.Al-Tahrir Newspaper, Issue 25, 28/December/1952.

٢.Al-Zaman Newspaper, Issue 1237, 10/November/1941.

٣.Issue 2772, 22/November/1946. ،ـــ

٤.Issue 3114, 30/January/1948. ،ـــ

٥.Issue 3696, 11/December/1949. ،ـــ

٦.Issue 4566, 24/November/1952 ،ـــ

٧.Sada Al-Ahd Newspaper, Issue 224, 2 February 1932.

٨.Al-Shaab Newspaper, Issue 1214, 9/January/1949.

٩.Al-Waqa'i Al-Iraqiya Newspaper, Issue 2366, 10 November 1942.

١٠.Liwa Al-Istiqlal Newspaper, Issue 372, 13/May/1948.

١١.Al-Yawm Newspaper, Issue 327, April 21, 1939.

Members of the editorial board

Prof. Dr. Ashraf Muhammad Abdul Rahman ..... Editor

Prof. Dr. Sabah Abbas Anouz ..... Editor

Prof. Dr. Abdul Hussan Jalil Al-Ghalibi ..... Editor

Prof. Dr. Mahmmoud Ali Al-Rousan ..... Editor

Prof. Dr. Nuzhat Ibrahim Al-Sabri ..... Editor

Prof. Dr. Tahir Youssef Alwaeli ..... Editor

Prof. Dr. Mushtaq Bashir Al- Ghazali. ..... Editor

Prof. Dr. Amira Jabir Hashem ..... Editor

Prof. Dr. Mustafa Tho Al-Faqar Talab ..... Editor

English language correction	Arabic language correction
Prof. Dr. Abbas Hassan Jasim	Prof. Dr. Ali Abbas Al-Aaraji

Electronic Upload

Prof. Dr. Hyder Naji Habash

Mr. Ahmad Ali

Secretary Editor

Dr. Esraa Kareem Muhammad

Ministry of High Education and Scientific Research
Al-Kufa Univercity
Education College for Girls

ISSN 1993 – 5242

Journal of the College of Education for Girls for Humanities

Scientific Journal Issued by

College of Education for Girls University of Kufa

Editor

Prof. Dr.

Elham Mahmoud Kazem

Editorial Director

Professor Dr.

Mohammad Jawad Noureddine

Address: Rebuplic of Iraq –Najaf –P.O 199

No:35 – 18th Year :2024

(Editor) Mobile :07804729005

(Editorial Director) Mobile :07801273466

E-mail: Muhammad-Gawad@ yahoo.com

Technical Designing by
Muhammad Al- Khazraji Bureau
07800180450 - 07740175196
Iraq - Najaf

Journal of the College of Education

For Girls for Humanities

No. 35 – 18th year: 2024

Second Volume